

جاغوار (نشرنا رصد اذاعة اسرائيل بالعبرية رقم ٤٤ و ٥٩) . ثم أيد الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية في تشرين الثاني امكانية احتمال بيع أسلحة بريطانية لمصر ، وذكرت الاكسبرس والديلي ميل رغبة مصر في شراء اسلحة بريطانية باكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرليني دون أن تحدد انواع هذه الاسلحة ، وهل تشمل الدبابة تشفتين والطائرة جاغوار والصاروخ رايبير ام انها تقتصر على الدبابة سكوربيون والطائرة لايتنغ والصاروخ أرض - جو ماتيور .

ويمكن ، بعد تحليل كل هذه المعلومات ، ان نقول بأن العملية كلها غير جادة ولا تخرج بمضمونها عن عمليات التسليح في مرحلة ٤٨ - ٥٦ . لان الطائرة لايتنغ والدبابة سكوربيون والصاروخ أرض - جو ماتيور اقل تطورا من السلاح الامريكى الحديث . أما الاسلحة المتطورة الحديثة فلا يمكن الحصول عليها في الوقت الحاضر نظرا لان المصانع البريطانية ستقدم الى ايران فائض انتاجها من الدبابة تشفتين خلال عدة سنوات . والطائرة جاغوار لم تنتج على نطاق واسع ولا تزال في مرحلتها التجريبية . اما الصاروخ رايبير فهو عاجز عن مجابهة اجهزة التشويش الالكتروني الحديثة . وبالإضافة الى كل هذه التحديدات التكنولوجية والصناعية فان هناك مسألة مبدئية بالغة الاهمية هي ان الموقف البريطاني من مسألة الصراع يتمثل في قول جوزيف غودبر امام الجمعية العربية - البريطانية بان بلاده مستعدة لبحث مسألة تقديم السلاح الى العرب « شريطة ألا تؤدي الاسلحة الى تعديل ميزان القوى في الشرق الاوسط » (النهار ١٩٧٢/٨/٢) وفي تصريح الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية الذي قال في ١١ تشرين الاول ١٩٧٢ « ان سياسة بريطانيا لم تتغير ، وهي لا تقرض حظرا على الاسلحة ، ولكنها لا ترسل الى المنطقة اسلحة تخل بميزان القوى » (ملحق نشره رصد اذاعة اسرائيل بالعبرية رقم ٩٢) . اذن ماذا تستفيد الدول العربية من شراء هذه الاسلحة حتى ولو كانت منظورة ذات قدرات قتالية ونارية عالية اذا كان الشرط الاول للحصول عليها هو عدم قلب موازين القوى اي عدم الوصول بالسلاح العربي الى « الحجم الهجومي » اللازم لاي هجوم عربي يستهدف التحرير او ازالة آثار العدوان على الاقل!

فرنسا : لقد أخذت فرنسا منذ حرب حزيران ١٩٦٧ موقفا متبينا عن الموقف الامريكى بالنسبة للصراع العربي - الاسرائيلي . ومن المؤكد ان مصالح فرنسا وارتباطاتها الثقافية والاقتصادية مع العالم العربي تجعل سياستها متناقضة مع السياسة الامريكية بشكل يفيد العرب ويدعم مواقفهم ، وهذا امر ايجابى لا يمكن تجاهله على صعيد السياسة . أما على الصعيد العسكري (التسليحي) فان الموقف الفرنسى يتمثل في « حظر بيع الاسلحة لدول الشرق الاوسط المشتبكة في النزاع » . وهذا يعنى عدم القدرة على الامادة من السلاح الفرنسى لقلب ميزان القوى . وقد تفكر الحكومة الفرنسية في المستقبل برفع هذا الحظر ، ولكنها ستجد عندئذ معارضة قوية من العناصر الصهيونية المتغلغلة في اجهزة الاعلام واجهزة الدولة نفسها (قضية غبريال اراندا والتهديد بكتف ١٣٦ وثيقة تثير فضيحة هائلة اذا لم تبدل الحكومة الفرنسية سياستها بالنسبة لتزويد ليبيا بطائرات الميراج) . واذا استثنينا لبنان الذي يتلقى من فرنسا أسلحة محدودة لا تؤثر على موازين القوى العامة ، واستثنينا تونس ومراكش البعيدة حتى الان عن جبهات المجابهة ، وجدنا ان ليبيا هي البلد العربي الوحيد الذي يتلقى اسلحة فرنسية يمكن ان تؤثر على موازين القوى وخاصة بعد ظهور دولة الاتحاد الثلاثي ، والسير بخطى حثيثة على سبيل توحيد ج.م.ع. وليبيا .

ففي عام ١٩٦٩ اشترت ليبيا من فرنسا ١١٠ طائرات ميراج-٥، ثم حاولت الحصول على دبابات آ. ام اكس - ٣٠ ومعدات حربية اخرى خلال زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود الى فرنسا في تشرين الثاني ١٩٧٢ . ولكن ما هو الاثر العملي لكل هذا ؟